

الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- (2005-2014)

د. حياة بن سماعيل جامعة محمد خيضر بسكرة
ريان زير جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

تعتبر ترقية الصادرات غير النفطية قضية استراتيجية للدول النامية المصدرة للنفط في وقتنا الحالي، وهذا راجع الى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لما لها من أثر ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والدخل الاجمالي، كما تعتبر الصادرات الممول الوحيد للدولة بالنقد الاجنبي.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية التي تعاني من الاحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97% من اجمالي صادراتها، ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات اسعار هذه المادة الحيوية، واحسن دليل على ذلك الازمة النفطية عام 1986، حيث تراجعت اسعار النفط بشكل كبير ، ما ادى الى حدوث عجز الميزان التجاري في تلك الفترة، لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الاجراءات و التحفيزات المالية و الضريبية، الجمركية، التجارية، لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير و اختراق الاسواق الدولية، قاصدة من وراء ذلك ترقية وتنويع صادراتها غير النفطية والقضاء على وحدانية التصدير للنفط وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكن في حقيقة الامر نسبة لم تتغير منذ امد بعيد، مما يوحي بان معظم الاجراءات المطبقة كان نصيبها الفشل.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصادرات غير النفطية، ترقية الصادرات.

Résumé

La promotion des exportations non pétrolières est considérée comme enjeu stratégique pour les pays en développement exportateurs de pétrole, et cela est dû au rôle important que les exportations jouent dans la croissance économique, les exportations non pétrolières ont un impact positif sur la balance commerciale, la balance des paiements et

le revenu brut. Les exportations sont considérées comme seul bailleur de fonds de la monnaie étrangère envers l'état.

En considérant l'Algérie un pays en développement, ce dernier souffre de l'exportation unilatérale, où le pétrole domine 97% du total des exportations, ce qui rend son économie dépendante des marchés étrangers et des fluctuations des prix de ces matières biologiques, et la meilleure preuve à cela, c'est bien la crise du pétrole de 1986, ce qui a conduit à un déficit commercial dans cette période, l'Algérie s'est pressée de prendre un ensemble de mesures et d'initiations financières, fiscales, douanières et commerciales, pour stimuler les institutions nationales à l'exportations non pétrolières et aussi pour l'élimination de l'unicité l'exportation du pétrole et de réaliser des taux de croissance élevés, en fait, le pourcentage n'a pas changé depuis longtemps, ce qui suggère que la plupart des procédures appliquées en eu comme résultat, l'échec .

Mots clés: la croissance économique, les exportations non pétrolières, la promotion des exportation.

مقدمة:

تحتل التجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، حيث اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الاجنبي وتصريف الفائض من الانتاج، حيث يعمل التصدير على تحقيق اقصى درجات التصنيع والنمو ويرتبط بتحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الامر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية وهو على هذا النحو يحتل اهمية كبيرة في مجال بناء و اصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة .ومنه فان الصادرات تعتبر كقوة محركة للنمو الاقتصادي.

تعد الجزائر من البلدان التي اهتمت بقطاع الصادرات وحيدة الجانب منذ الاستقلال مرتكزة بالأساس على المحروقات دون غيرها، حيث تتميز صادرات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بعدم التنوع في الانتاج السلعي وانما التنوع في الطلب على السلع المستوردة. فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة والذي كان يتحدد سعره وكميته الى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في اسواق النفط. الامر الذي اوقعها في

ازمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينات و نظرا للتذبذب الذي تعرفه الاسعار النفطية في الاسواق الدولية ابتداء من سنة 1986 اوجدت سياسة التصدير الجزائرية عدة عوائق، منها المديونية عجز في ميزان المدفوعات و كذا عجز في الميزان التجاري الخ، والنتائج عن هذه العوائق ادى الى عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي كل هذا حتم على الجزائر إعادة النظر في وضعية الصادرات و تغيير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات الغير نفطية، وانشائها لأجهزة تتكفل بتبني سياسات واستراتيجيات تهدف الى تنمية وتطوير تشكيلة صادراتها واتخاذ عدة تدابير واجراءات من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة .

وفي إطار ما سابق وانطلاقا من كون الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع مما يجعل علاقتها بالنمو الاقتصادي غير مستقرة، ومع الظروف التي مرت بها الصادرات بقيت مرنة اتجاه الصدمات الخارجية، طرح التساؤل التالي: **كيف يمكن ان تؤثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري؟** وهذا سنحاول الإجابة عنه من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي: نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي في

التحليل الاقتصادي ماضيا وحاضرا، يمكن تعريف النمو الاقتصادي كما يلي:

1. يعرفه "John Arrow" بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين¹.

2. الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث أن:

(متوسط الدخل الفردي = الناتج الوطني / عدد السكان)، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل

نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان²

3. أما شبيرو "Chapiro" فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر

الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي³.

4. ويعرف "Dominic Salvatore" النمو الاقتصادي بأنه توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج

خلال الزمن، حيث أن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتقدم التكنولوجي⁴.

ولكن بصفة عامة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه التغير الإيجابي أو الزيادة في مستوى إنتاج السلع والخدمات للدولة، من خلال فترة زمنية محددة (في الغالب سنة)، وهذه الزيادة يجب أن تكون مستمرة وتقاس بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، ويكون معدل النمو إسمي أو حقيقي باستبعاد أثر التضخم⁵، تقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم في عصرنا هذا الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي⁶.

2- أهمية النمو الاقتصادي: نعي بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

1/ بالنسبة للأفراد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

2/ بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد والساخرة على أمنهم، وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهيكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة فإنه يسهل لها مهامها المختلفة، ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد، وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تدقيقا لدولة وبحثها في مصادر النمو تجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناءً على إحصائيات ومعطيات ميدانية⁷.

3- العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي: يتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي يتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية يمكن تلخيصها كالآتي⁸:

- عدم تطور أو وجود البنيات الأساسية التي تساعد وتسهل عملية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحريك عوامل الإنتاج والسلع المنتجة من مناطق الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك والتصدير وذلك باستخدام وسائل النقل البري والسكك الحديدية وتوفير الخدمات المصاحبة مثل النقل المبرد والتغليف والتعبئة.

- الاعتماد على عدد محدود من سلع الصادرات وتصدير السلع في شكل مواد خام دون إضافة قيمة وسيؤدي ذلك إلى انخفاض عائد الصادرات في حالة انخفاض الطلب العالمي، مما يؤثر سلبا على مقدرة الدولة على استيراد السلع الاستراتيجية، ومقابلة الالتزامات الخارجية عدم تحصيل الإيرادات العامة بصورة مثلى من مصادرها المختلفة وعدم ترشيد الإنفاق وحصره على الأولويات يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل والأرباح، وبالتالي انخفاض الادخار، كما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي انخفاض تنافسية سلع الصادرات.
- عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وظهور النزاعات يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بغرض الاستهلاك المحلي والتصدير ويضعف ذلك إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي.
- التغيرات المناخية وعدم توفر البيئة المواتية للاستثمار يحد من فرص تحقيق النمو الاقتصادي.

المحور الثاني: الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

1- مفهوم التصدير وأهميته: لا يمكن ان يتصور دولة ما تعيش منعزلة عن العالم الخارجي، ومهما كانت إمكانياتها ومواردها فهي بحاجة الى تصريف جزء من منتجاها نحو الدول الاخرى مقابل استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، ويعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي اصبحت تعتمد عليها الدولة قصد تحقيق ميزان تجاري رابح

1-1. تعريف التصدير: هناك عدة تعاريف للتصدير وهذا باختلاف وجهات النظر المستند اليها:

- الرجل المناسب يعرف التصدير كما يلي: هو كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم الى عون غير مقيم، بمعنى من مواطن حقيقي الى شخص أجنبي.
 - أما رجل الجمارك، فيعرف التصدير على أنه كل عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية الى الحدود الاجنبية.
 - اما على مستوى المؤسسة هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة الى الاعوان الخارجية
 - على المستوى الدولي: هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة، واقتحام الاسواق الخارجية لدولة ما.
- وانطلاقا من التعاريف السابقة الذكر يمكن اعطاء تعريف جامع للتصدير:

"وهو أنه جملة من الوسائل والمهام التي تتخذها المؤسسة لإيصال منتوجاتها من السوق المحلي الى السوق الاجنبي، من قبل الاعوان المقيمين الى الاعوان غير المقيم ويعتبر عملية معقدة بحيث تستوجب تدخل الاختصاصات المختلفة كالتسويق، التامين، التمويل والنقل والتمويل... وهذا ما يستلزم تجنيد كل طاقات المؤسسة"⁹.

2-1. اهمية التصدير: احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

وتنبع اهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مرفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد اعبائها وبالتالي ضعف قدراتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات وسياسة الاقراض الخارجي.

لهذا يعد التصدير قرارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الاجنبي بشكل منظم، خاصة ان المصادر الاخرى (صادرات المواد الاولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية بالإضافة الى كل هذا فقد توصلت بعض الدراسات الى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

وعلى مستوى المنافسة العالمية، أصبح التصدير يشير الى مدى امتياز اقتصاد بلد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة حتى ان مقياس الاداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الاخيرة يعتمد على اعتبارات قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية، والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها، فصنع وتصدير جهاز مثلا يختلف في اهميته وقيمه المضافة عن صنع وتصدير آلة. ونظرا لكل هذه الاهمية ولغرض تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي على تحقيقه على أكمل وجه¹⁰.

2- علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي: يرتبط النمو الاقتصادي بالصادرات ارتباطا وثيقا، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخيا،

2-1. مضاعف الصادرات: تعمل الصادرات من السلع والخدمات المنتجة في الدولة على خلق مداخيل للاقتصاد الوطني وبالتالي تعتبر مثلها مثل الاستثمار وكذا النفقات العامة ذات أثر مضاعف على النشاط الاقتصادي.

ولتبيان هذه الآثار نقوم بتحليل بعض العلاقات في بلد ما لا تربطه أي علاقة مع الخارج وبإهمالنا للنفقات العامة، يتحقق التوازن في هذا البلد تحت شكل علاقة مزدوجة تكتب كما يلي:

$$Y = C + I \dots\dots\dots(1)$$

$$Y = C + S \dots\dots\dots(2)$$

حيث Y الناتج المحلي الاجمالي، C الاستهلاك النهائي، I الاستثمار، S الادخار من المعادلة (1) و (2) نجد أن:

$$S = I \dots\dots\dots(3)$$

وإذا قمنا بفتح اقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y + M = C + I + X \dots\dots\dots(4)$$

حيث ان: M الواردات X الصادرات

وحيث أن $Y = C + S$ تكون المعادلة (4) كما يلي: $C + S + M = C + I + X \dots\dots\dots(5)$

باختزال C من طرفي المعادلة نحصل على: $S + M = I + X \dots\dots\dots(6)$

ومن المعادلة (6) نخلص أن الصادرات لها نفس أثر الاستثمار فهي تخلف مداخيل للاقتصاد الوطني، كما أن للواردات أثارا مماثلة للادخار، فهي لا تسهم في خلق مداخيل للاقتصاد الوطني بل تخلق مداخيل للعالم الخارجي وبتعظيم المعادلة (6) نحصل على:

$$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X \dots\dots\dots(7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (7) على ΔY نحصل على: $(\Delta S + \Delta M) / \Delta Y = (\Delta I + \Delta X) / \Delta Y$

$$\Delta Y = [(\Delta I + \Delta X) / (\Delta S + \Delta M)] \Delta Y \dots\dots\dots(8)$$

$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X) / [(\Delta S / \Delta Y) + (\Delta M / \Delta Y) \dots\dots\dots(9)$$

حيث ان $(\Delta S / \Delta Y)$ و $(\Delta M / \Delta Y)$ يمثلان الميل الحدي للادخار والاستيراد على التوالي:

$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X) / S + M \dots\dots\dots(10)$$

وبغرض عزل أثر الصادرات على الناتج المحلي الخام (PIB) نفترض أن $\Delta I = 0$ لتصبح المعادلة (9)

$$\Delta Y = \Delta X / S + M \dots\dots\dots(10)$$

كما يلي:

$$\Delta Y/\Delta X=1/S+M.....(11) \quad \text{بمعنى أن:}$$

وعليه فإن الكسر $1/S+M$ هو مضاعف التجارة الخارجية، و يفيد أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي الى زيادة أكبر في حجم (PIB)، ويكون أثر المضاعف كبيرا على الدخل كلما قلت الميولات الحدية للدخار و للاستيراد ضعيفة.¹¹

جدول رقم (1): حوصلة لاهم النماذج والدراسات للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

الرقم	النموذج او الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الاخرى	النتائج
01	Emery 1967	بيانات عن 50 دولة نامية خلال فترة 1953 الى 1963	تأثير التغيير في الصادرات على التغيير في الناتج الوطني	—	النتائج تدعم انتهاز استراتيجية تنمية الصادرات
02	Maizels 1968	سلسلة زمنية وتشمل 9 دول خلال الفترة من 1950 الى 1962	تأثير تغيير الصادرات على التغير في الناتج المحلي الاجمالي	—	النتائج في صالح استراتيجية تنمية الصادرات
03	Michaely 1977	بيانات 41 دولة خلال الفترة 1950 الى 1973	اختيار الارتباط بين نمو متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الاجمالي و بين نمو الصادرات	—	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
04	Balassa 1981	بيانات 11 دولة خلال فترتين زمنيةتين (1960- 1966) و (1967- 1973)	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي	معدل نمو قوة العمل و الاستثمارات المحلية بالنسبة لناتج و الاستثمارات الاجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
05	Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة (1964- 1973)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	—	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
06	Kavoussi 1984	بيانات ثلاث و سبعين دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	—	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

المصدر: وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الخواطر والعواقق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 68-69.

3- مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية: يظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، والجزائر باعتبار تركيزها الشبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات و عليه يمكن القول بان هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر اعادة التفكير في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها و انشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة و النهائية بشكل كبير¹².

أ. مخاطر تقلبات الاسعار وانخفاض المردودية: ان الاعتماد على ربيع الصادرات النفطية، سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، اضافة الى اللوازم من الوسائل و عوامل النتاج مثل عنصر راس المال هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط.

ب. مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة: ترتبط سيادة الدولة بمواردها الطبيعية وحررتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى ارادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الاواسط الداخلية والخارجية. وفي الفترة التي تلت حرب اكتوبر 1973 اقوى دليل على ذلك حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من ان تتحكم في سياسات الانتاج والاسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الام.

فبالنسبة للاقتصاديات النامية، والتي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دورا اساسيا، هذه الصناعات التي ملكيتها الى الدولة، توجب على هذه الاخيرة ان تكون ذات دور فاعل من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، اضافة الى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والانتاج وصيانة تطوير الاصول، و تحديد حجم الانتاج واسعار الصادرات، وفرض الضرائب على الانتاج و صيانة وتطوير الاصول.....الخ لكن استقرار واقع هذه الدول يقول بان هذه الاخيرة لاتزال تتبع الدول الصناعية الكبرى¹³.

ج. مخاطر نزوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الانتاج: ان انتاج النفط، يعرف على انه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية، وتحول فيها الى فوائد مالية وتبعاً لذلك فان الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الانتاج من جهة، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة اخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة. وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نزوب مكانه كما ان العمليات التي يشرع فيها من اجل التنقيب على النفط والتي تجري من اجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الاحيان. وايضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه انه يجب ومن اجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الارض إذا ما اريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس اموال طائلة لتحقيق ذلك.

د. مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية: تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها الى مجموعتين:

- مصادر طاقة اساسية: وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة.
- مصادر طاقة بديلة: وهي مصادر طاوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الامواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام حالياً، غير انه ينتظر ان تلعب دوراً اساسياً في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعاوات الدولية لحماية البيئة¹⁴.

المحور الثالث: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2015)

حيث سنحاول في هذا المحور دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية بالنتائج المحلي الاجمالي، باعتباره أحد اهم المقاييس التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث ان زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسات الموجهة لترقيتها وتنويعها، ثم سنحاول معرفة ايضاً ما إذا كانت الاجراءات والامتيازات الممنوحة من طرف الجزائر في مجال تنمية الصادرات غير النفطية وصلت او بلغت الاهداف المرجوة ام لا.

1- إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: قامت السلطات العمومية بوضع استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي، ومن أهم ما تمخض عن الإصلاحات المتصلة بالتجارة الخارجية¹⁵:

الإطار القانوني: تم سنة 1991 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق بات حتميا إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991؛

الإطار التأمينية والتمويلي: تم إنشاء نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تشجع لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين، على غرار برامج التمويل الإقليمية (برامج تمويل التجارة العربية البينية؛ برامج تمويل الصادرات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي). كما تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. وبلغت الأرقام، نستعرض قيمة الدعم الذي قدمته الدولة من خلال صندوق دعم وتنمية الصادرات، حيث ارتفع إلى حدود 641 مليون دينار لـ 160 مصدرا عام 2009، مقابل 419 مليون دينار لـ 116 مصدرا سنة 2008؛

الإطار المؤسسي والتنظيمي: وتتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX، والمركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE، والمركز الوطني للسجل التجاري CNRC، والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهل على تطبيق هذا البرنامج. وفيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسسية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX حيث تتمتع بصلاحيات إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية، كما تم إنشاء دار المصدر مؤخرًا للتكفل بانشغالات المصدرين.

2- العلاقة بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والنتائج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2005-2015)

1-2. دراسة وضعية الصادرات النفطية وغير النفطية للفترة (2005-2015): في هذا العنصر سنحاول التطرق الى استعراض هيكل الصادرات العامة التي ستكون كمدخل للتعرض لهيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات ثم سنقف على اهم المنتجات المصدرة في الجزائر.

2-1-1. هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015): ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الامر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة..... الخ، او بالصادرات والمتمثلة في الصادرات النفطية والغير النفطية، وهذه الاخيرة يمكن لمس بع جوانبها مت خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2): بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)

الوحدة: مليون دولار امريكي.

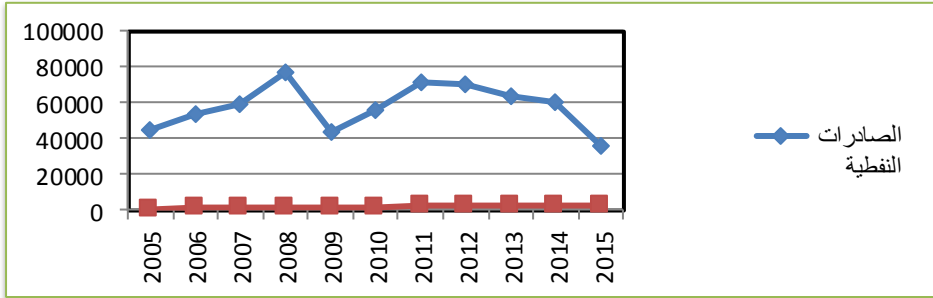
البيان السنوات		الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		اجمالي الصادرات	
		النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
2005		98.02	45094	1.98	907	100	46002
2006		97.88	53456	2.12	1158	100	54613
2007		97.78	58831	2.22	1332	100	60163
2008		97.59	77391	2.41	1937	100	79298
2009		97.64	44128	2.36	1066	100	45194
2010		97.35	55527	2.65	1526	100	57053
2011		97.19	71427	2.81	2062	100	73489
2012		97.14	69804	2.86	2062	100	71866
2013		98.12	63752	3.33	2165	100	64974
2014		95.53	60146	4.47	2810	100	62956
2015		94.55	35724	5.45	2063	100	37787

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

ان المتتبع للجدول رقم (2) يتبين له ان:

هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الاولى على قطاع المحروقات طوال فترة الدراسة بنسبة 97% من اجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2005 الى 2015، حيث تراوحت نسبتها ما بين 94.55% و 98.12% والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة صادرات المحروقات والصادرات غير النفطية خلال الفترة المدروسة 2005 الى 2015.

الشكل رقم(1): تطور الصادرات النفطية والغير نفطية في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)
الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2)

ونلاحظ من خلال البيان ان المنتجات غير النفطية نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 3% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

وبالتالي على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، الا انها باءت بالفشل ولم تكلل بالنجاح المرجو على الرغم من انها حققت رغبة الحكومات المتتالية منذ عقدين في تحقيق عائدات غير نفطية ب 2 مليار دولار امريكي، في نهاية سنة ال 2000 لكن حققتها بتأخر دام مدة 15 سنة، وبالتالي هذه القيمة في وقتنا الحالي لا تمثل او لا تفوق 3% من اجمالي الصادرات الحالية نتيجة لعدة عوامل، حيث يبقى البترول و الغاز الطبيعي يتصدران اهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي و تبقى الصادرات غير نفطية مهمشة في حجم ضئيل، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد تقليدي رهين الايرادات الريعية والصناعات الاستخراجية الناضبة ، لا ينتج ثروة، يقوم على استنزاف البترول والغاز دون مراعاة محدودية الاحتياطات والعدالة في التوزيع، حيث ان الاقتصاد الجزائري يقوم بإثراء باقي العالم بالمواد الاولية و افقر السوق المحلي، اذ يقوم بتموين باقي العالم بالمواد الاولية غير المتجددة ويودع لديه جزءا مهما من ايرادات الصادرات في شكل تراكم احتياطات لا فائدة منها للدولة.

2-2-2. التركيب السلي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2015-2005): ويعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع

المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، و يعبر المؤشر عادة اما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة و قدرتها على المنافسة الدولية، وأما على وجود تركيز كبير لصادرات البلد في عدد من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.

ان الامر الذي لا يختلف فيه اثنان هو ان التوزيع او التركيب السلي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الاحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2015) الوحدة:

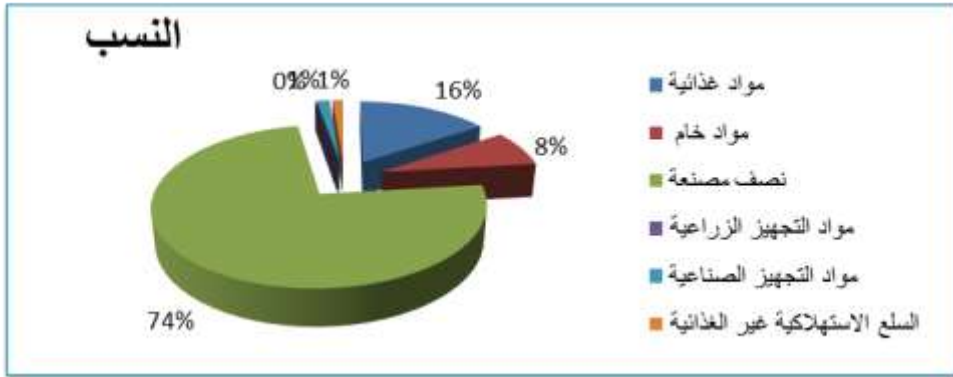
مليون دولار امريكي

البيان السنوات	مواد غذائية		مواد خام		نصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
2005	67.37	42.7	133.66	14.73	655.68	72.29	0.47	0.05	36.02	3.97	14.03	1.54
2006	73.34	6.33	194.99	16.83	801.34	69.20	0.89	0.07	43.54	3.75	39.86	3.44
2007	88.47	6.64	169.52	12.72	992.58	74.51	0.61	0.04	45.98	3.45	33.23	2.49
2008	118.5	6.12	333.61	17.22	1384.31	71.46	1.05	0.05	67.12	3.46	16.52	0.85
2009	113	10.60	170	15.94	692	64.91	0	0	42	3.93	49	4.59
2010	305	18.83	165	10.19	1089	67.26	0	0	27	1.66	33	2.03
2011	355	17.21	161	7.80	1496	72.55	0	0	35	1.69	15	0.72
2012	315	15.27	168	8.14	1527	74.05	1	0.04	32	1.55	19	0.92
2013	402	18.656	109	5.03	1458	67.34	0	0	28	1.29	17	0.78
2014	323	11.49	110	3.91	2350	83.62	2	0.07	15	0.53	10	0.35
2015	234	11.34	106	5.13	1693	82.06	1	0.04	18	0.87	11	0.53

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان الصادرات غير النفطية في الجزائر تتركب من 6 اصناف اساسية، حيث تختلف نسب مساهمتها في اجمالي الصادرات غير النفطية من صنف الى اخر، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

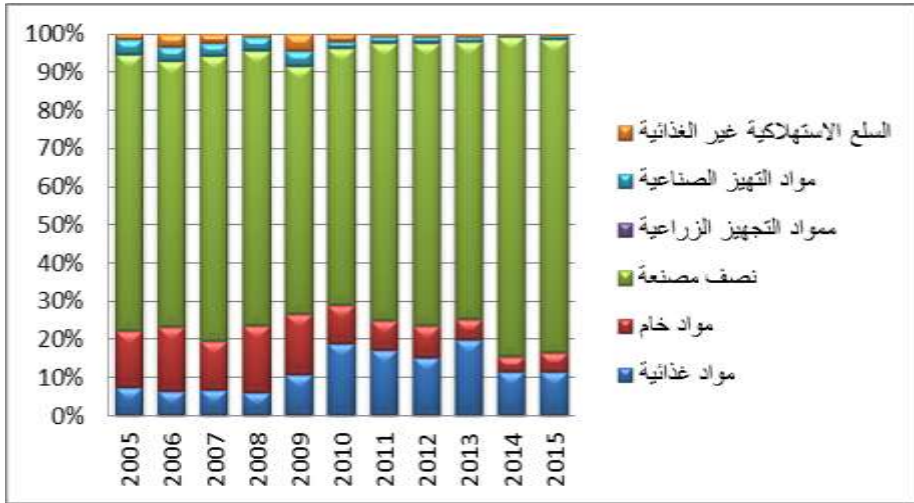
الشكل رقم(2): هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)
الوحدة: %



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3).

حيث انه عند ملاحظة الشكل رقم(2) الذي يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير نفطية نرى انها تمثل نسب ضئيلة جدا بالمقارنة مع المحروقات، بالإضافة الى ان المنتجات النصف مصنعة التي هي اساسا من مشتقات البترول هي التي اخذت النصيب الاكبر من اجمالي الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2015) حيث نلاحظ انه كلما زادت اسعار البترول تزيد هذه الاخيرة وهذا ما يؤكد فشل الاجراءات والاستراتيجيات المطبقة من طرف الدولة لترقية الصادرات غير النفطية. اما فيما يخص السنوات 2012 و2013 و2014 نلاحظ تزايد في قيمة الصادرات غير النفطية ويقابله تناقص في قيمة الصادرات النفطية الذي يرجع الى تناقص اسعار البترول ولكن بنسب طفيفة. حسب رأيي ان هذه الزيادة في الصادرات غير النفطية لا ترجع الى ترقية المنتجات غير نفطية لأنه عند النظر الى التركيبة السلعية لسنة 2014 و2013 و2012 فإننا نلاحظ هيمنة المنتجات النصف مصنعة عليها وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(3): نسب مساهمة المنتجات غير النفطية في إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة(2005-2015) الوحدة: %



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3).

وبالتالي سوف يرجع السبب الى زيادة الكميات المصدرة من هذه المادة.

اما بالنسبة لتنافسية الصادرات الجزائرية فإننا نلاحظ اننا هشة من حيث تنوع تركيبتها السلعية بسبب اعتمادها المفرط على تصدير سلعة وحيدة وهو ما يعرف بأدبيات الاقتصاد السلطاني(العقدة الهولندية) وايضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث حصتها السوقية لان الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول المصدرة للبترول كبير، ويكبر الفرق الى الالاف والمئات إذا ما اجرينا المقارنة مع صادرات الدول المتقدمة. بالانتقال الى بعض الدول المصدرة للنفط نجد تمثيل هذا القطاع في السعودية 87%، قطر 64%، ليبيا 75% فهذه الدول التي تعمل على تنويع اقتصادها خارج المحروقات لم تصل ابدا الى نسبة 97%.

وبالتالي نستنتج ان الجزائر لم تنجح في ضمان تطوير صادرات خارج قطاع المحروقات التي تضل متواضعة وهامشية طول فترة الدراسة حيث لم تتجاوز ال 3% من إجمالي الصادرات، وذكر تقرير لبنك الجزائر ان هذه النسبة تبقى ضئيلة جدا وتأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف، ففي حين تسبح الجزائر فوق بحيرة من النفط ظلت لسنوات طويلة تعتمد على هذه الثروة الناضبة الغير متجددة، وكلما استخرجت مترا مكعبا منها فان ذلك يعني تقليص ثروات البلاد.

3- العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والصادراتالجزائرية خلال الفترة (2015-2005)
 2005): الناتج المحلي الاجمالي هو احد الطرق لقياس حجم الاقتصاد، الناتج المحلي الاجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية وهو بذلك على خلاف الناتج القومي الاجمالي والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما اذا كان هذا الانتاج الاقتصادي يتم محليا او خارج هذه المنطقة¹⁶.

وبالتالي سنطرق الى علاقة الناتج المحلي الاجمالي مع الصادرات باعتباره أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي.

الجدول رقم(4): نسبة مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي PIB (2015-2005).

الوحدة: %

النسبة %	السنوات
44.58	2005
46.67	2006
44.56	2007
46.38	2008
32.39	2009
35.39	2010
37.10	2011
35.17	2012
30.19	2013
28.45	2014
22.64	2015

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

عند ملاحظة الجدول السابق نجد انه يبين بصورة عامة ان الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي وهذا راجع الى كون الصادرات الجزائرية تشكل نسب معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي، كما يوضح ان الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، اذ بلغ متوسط اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي 38.21% خلال الفترة (2005-2014) اما بالنسبة لنسبة مساهمة الصادرات غير النفطية فإننا نلاحظ الجدول الاتي:

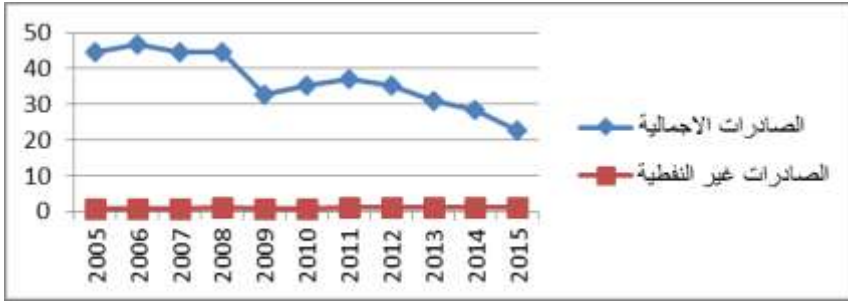
الجدول رقم(5): مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2015-2005) الوحدة: %

السنوات	نسبة المساهمة في PIB
2005	0.88
2006	0.98
2007	0.98
2008	1.13
2009	0.77
2010	0.94
2011	1.04
2012	1
2013	1.03
2014	1.27
2015	1.23

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي هي نسبة هامشية وضئيلة جدا والتبعا لتساوي في اغلب السنوات 1% ان النسبة ترتفع خلال السنوات التي يكون فيها سعر البترول مرتفعا وهذا ما يؤكد التحليل السابق بان اغلب الصادرات غير النفطية تتكون اساسا من مشتقات البترول وهذا ما نلاحظه في البيان التالي:

الشكل رقم (4): مساهمة الصادرات الاجمالية والصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2005-2015) الوحدة: %



المصدر: من اعداد الباحثان بناء على معطيات الجدول رقم(4) والجدول رقم (5).

من خلال هذا البيان نستنتج ان الصادرات من المحروقات هي التي تهيمن على نسبة مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي وهذا من خلال النظر الى ضعف نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي التي لا تتجاوز في الغالب 2%، ومنه يمكن القول ان الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي لازال يتخبط لحد الساعة في مشاكل عديدة ومن بينها ان كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الاولى، اي ان 38.21% من الناتج المحلي الاجمالي مصدره الانفاق الاجنبي من السلع والخدمات المحلية، وعليه فان اضطرابات الطلب الاجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى نشاط الاقتصاد الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعته.

وبالتالي من خلال الجدول و البيان السابقين يتبين لنا ان هناك علاقة ضعيفة جدا بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والنمو الاقتصادي حيث لا تتجاوز في الغالب 2% من الناتج المحلي الاجمالي وتعتبر هذه النسبة هامشية جدا بالمقارنة مع الصادرات النفطية، ومنه نستنتج وبناء على كل المعطيات السابقة ان ترقية الصادرات غير النفطية الجزائرية لا يؤثر على النمو الاقتصادي وذلك نتيجة ضآلة وهامشية الصادرات غير النفطية الجزائرية التي مازالت الى يومنا هذا تمثل نسبة 3% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)، وذلك رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل ترقيتها .

نتائج الدراسة:

- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا محركا للنمو الاقتصادي وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.
- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر الى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية.
- تتسم الصادرات غير النفطية بالتركيز السلبي على مجموعة واحدة من المواد والتهيي أساسا مشتقة من النفط.
- على الرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية، نجد صادرات المحروقات بنسبة 97% من اجمالي الصادرات، وبالتالي حتى بعد اتباع سياسية لترقية الصادرات لم يتحقق تنويع و لا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة ، ولكن عند النظر الى كل الاجراءات المذكورة سابقا والتي قامت بها الجزائر بعد معاناتها من ازمة البترول نلاحظ ان العبرة بالتطبيق وليس التنظير فنسبة 3% تعتبر من اضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها، فغياب استراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير.
- لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا بسبب ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي،

¹ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص 63.

² خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2008/2009، ص 60.

3 طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2012/1970)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة (2013/2014)، ص 75.

4 خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006)، مرجع سابق، ص 61.

5 عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، "دراسة سوق عمان للأوراق المالية من (2002 إلى 2013) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة (2013/2014)، ص 89.

6 www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2008/416 date de consultation: 15/02/2015, heure: 22:00.

7 www.startimes.com/?t=32344602. date de consultation le :19/02/2015, heure : 22 :09.

8 محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية مقدمة إلى المجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي-السودان، العدد (69)، سبتمبر 2013، ص 4-5.

9 مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة، الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006/2007، ص 3

10 قدي عبد المجيد، ووصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 02، جوان 2002، ص 218-219.

11 حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدهنية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2012/2013، ص 54-55.

مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2010/2011، ص 63-64.

13 <http://www.mfti.gov.eg/programs/export.htm> date de consultation le 10/1/2015 heure 20: 59.

¹⁴ عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2007/2008، ص101.

¹⁵ طارق قندوز، قاسمي السعيد، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مقارنة وصفية تحليلية، متاح على الموقع kantakji.com/media/174923/tasweek.doc، تاريخ الزيارة 2015/4/11 على الساعة 17:46.

consultation datede ناتج-محلي-إجمالي/ www.marefa.org/index.php 16
le28/04/2015.heure18: 33.